تقرير
حوار أصحاب المصلحة حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

27 تشرين الأول/أكتوبر و 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

ملخص

في إطار الجهود المبذولة لإجراء استعراض إقليمي حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، نظمت الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة جلستي حوار افتراضيتين مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في المنطقة العربية عقدتا في 27 تشرين الأول/أكتوبر و 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

هدفت الجلستين إلى تزويد أصحاب المصلحة بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة والجدول الزمني للاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية. كما شجعوا التعلم من الأقران والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإشراكهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة ومتابعته ومراجعته على المستويين الإقليمي والوطني. علاوة على ذلك ناقشوا سبل ضمان المشاركة المثلى بالاضافة الى المدخلات التي سيقدمها أصحاب المصلحة المعنيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

يتضمن هذا التقرير ملخصاً للعروض التقديمية ونقاط المناقشة الرئيسية والتوصيات التي رفعها المشاركون.

المحتويات

مقدمة 3

I. الحوار الأول: الثلاثاء 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2020

ألف. الجلسة الافتتاحية 4

باء. الجلسة الأولى: الجلسة التمهيدية 5

جيم. الجلسة الثانية – نقاش مفتوح 7

دال. الملاحظات الختامية 9

II. الحوار الثاني: الثلاثاء 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

ألف. الجلسة الافتتاحية 11

باء. نقاش مفتوح 12

1. الرد على الأسئلة التي طرحها المشاركون 14

جيم. الملاحظات الختامية والطريق الى الأمام 16

مقدمة

يدعو الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018 إلى اتباع نهج شامل للمجتمع بأكمله في عمليات التنفيذ والمتابعة والمراجعة الخاصة بالاتفاق العالمي. في هذا السياق، فإن جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية مدعوون إلى المساهمة بنشاط في المشاورات الوطنية وعمليات التخطيط وبناء شراكات فعالة مع الحكومات.

كجزء من الجهود المبذولة لإجراء الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية، وتماشياً مع المبادئ التوجيهية للاتفاق التي تدعو إلى اتباع نهج شامل للمجتمع في متابعة ومراجعة الاتفاق، نظمت المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا، بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة للهجرة في المنطقة العربية حوارات مع أصحاب المصلحة المعنيين بقضايا الهجرة في 27 تشرين الأول/أكتوبر و 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

لضمان إجراء استعراض إقليمي شامل، دعا المنظمون أكثر من 500 مشارك يمثلون مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والمغتربين، والمنظمات الدينية، والسلطات والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، و أصحاب العمل والعمال والنقابات العمالية والبرلمانيون والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. اكتسب النقاش أهمية متزايدة بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يستمر أصحاب المصلحة في لعبه في دعم ومساعدة المهاجرين في سياق جائحة كوفيد-19 ووسط القيود الشديدة على الحركة، كذلك أهمية تبادل التجارب بين منظومة الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة لضمان نهج شامل في الاستعراض الإقليمي لالتفاق العالمي من أجل الهجرة.

ركزت الحوارات على تزويد أصحاب المصلحة بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة بالإضافة إلى الجدول الزمني للاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية. كما هدفت إلى تشجيع التعلم من الأقران والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمشاركاتهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته ومراجعاته على المستويين الإقليمي والوطني.

بالإضافة إلى ذلك ركزت الحوارات على سبل ضمان المشاركة والمدخلات المثلى لأصحاب المصلحة المعنيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

نظرًا لانتشار فيروس كوفيد-19 ، تم إجراء حوار أصحاب المصلحة المتعددين من خلال برنامج Kudo . لضمان أوسع مشاركة ممكنة وتخصيص وقت كافٍ لإجراء مناقشات هادفة، تم تنظيم الحوار على مدى جلستين منفصلتين. وضمّت كل جلسة حوارية ملاحظات افتتاحية ومناقشة مفتوحة بالإضافة إلى ملاحظات ختامية.

I. الحوار الأول: الثلاثاء 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2020

ألف. الجلسة الافتتاحية

افتتحت السيدة مهريناز العوضي مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا، الحوار وشكرت أصحاب المصلحة على مشاركتهم في الحوار حول الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة. وأكدت أن المراجعة تأتي في وقت دقيق للمنطقة العربية التي لا تزال تشهد إزدياداً ملحوظاً في حركات الهجرة واتجاهات وأنماط هجرة مركبة. وأشارت إلى أن جائحة كوفيد-19 قد أضافت المزيد من التحديات وهددت المكتسبات والتقدم الذي أحرزته العديد من البلدان في تطوير نظم حوكمة الهجرة الخاصة بها. وأشارت الى أن الاتفاق العالمي للهجرة شدد على أهمية الأدوار التي يؤديها مختلف أصحاب المصلحة، ودعت السيدة مهريناز إلى عملية تشاور شاملة في جميع مراحل تنفيذ الاتفاق تماشياً مع المبادئ التوجيهية التي ارتكز عليها الاتفاق، ومن هنا جاءت أهمية الحوار الحالي في ضمان المشاركة الحقيقية لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في المراجعة الإقليمية. كما شجعت الحاضرين على المشاركة في المناقشة من أجل توجيه المنظمين في تطوير رؤية واضحة لاستعراض الاتفاق العالمي للهجرة ومتابعة تنفيذه في المنطقة العربية.

رحبت السيدة كارميلا جودو المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمشاركين وذكرت أنه على الرغم من أن عملية الاستعراض للاتفاق الإقليمي تقودها الدول، إلا أنها تتطلب أيضاً تعزيز نهج الحكومة بأكملها والمجتمع ككل. وأكدت أن اعتماد هذا النهج يكتسب أهمية أكبر في ضوء جائحة كوفيد-19، ويساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي. بالإضافة إلى ذلك، يقدم أصحاب المصلحة مجموعة واسعة من التجارب التي تعكس وجهات نظر المهاجرين على أرض الواقع. وأضافت السيدة غودو أن الاتفاق العالمي للهجرة يشدد على أهمية دور مجتمعات المهاجرين ويعزز المشاورات الواسعة والشراكات بين أصحاب المصلحة لحوكمة الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي. واختتمت بدعوة الحضور

للمشاركة بآرائهم لضمان إدراج مساهماتهم في جميع مراحل تنفيذ الاتفاق العالمي ومراجعته ومتابعته والمشاركة في تحقيق أهدافه في المنطقة العربية.

باء. الجلسة الأولى: الجلسة التمهيدية

ركزت الجلسة الأولى من الحوار على تمهيد الطريق للمناقشة من خلال تقديم لمحة عامة عن مبادئ الاتفاق العالمي وأهدافه ومتابعته واستعراضه في المنطقة.

استهلت السيدة سارة سلمان، المستشارة الإقليمية حول قضايا السكان في الإسكوا الجلسة من خلال تقديم لمحة عن المبادئ التوجيهية العشرة للاتفاق العالمي وأهدافه الـ 23. وأشارت إلى أهمية تضافر الجهود على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل التنفيذ الفعال لاتفاق العالمي، بما في ذلك وجود منظومة متكاملة للأمم المتحدة. وأضافت إلى أن متابعة مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي تتم من خلال عمليات مراجعة إقليمية ودولية، باستخدام نهج شامل يضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي هذا السياق، ذكّرت المشاركين بالخطوات الثلاثة التي تم تنفيذها على المستوى الإقليمي في إطار الاستعدادات لاعتماد الاتفاق العالمي واستعراض تنفيذه. وهي الاجتماع التشاوري الإقليمي المعني بالهجرة الدولية في عام 2017 والتي شاركت فيه منظمات المجتمع المدني، والمؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام 2019، والتي سستوج بالمؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في العام 2021.

قدمت السيدة ميساتو يواسا، مسؤولة الاتصال والسياسات الإقليمية في المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا عرضاً تقديمياً حول متابعة ومراجعة الاتفاق العالمي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وأشارت إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أنشأ شبكة الأمم المتحدة للهجرة لضمان دعم فعال ومتكامل على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. بالإضافة إلى ذلك اشارت الى إنشاء شبكة إقليمية تابعة للأمم المتحدة بشأن الهجرة لضمان تقديم دعم فعال ومناسب لتنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي. وأوضحت أن هناك حاليا سبع شبكات وطنية للأمم المتحدة للهجرة في المنطقة العربية، وهي في البحرين وجيبوتي والأردن والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مما يحقق تقدماً في تنسيق وتقديم الدعم للدول الأعضاء ومساعدة المهاجرين. وأضافت أنه في سياق عملية المراجعة الإقليمية قدمت تسع دول عربية تقارير المراجعة الطوعية الخاصة بها بما في ذلك البحرين وجزر القمر والعراق ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس. وأعلنت أن هذه التقارير متاحة على موقع شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة الخاص بالمنطقة العربية. وأشارت إلى أن العديد من الحكومات أجرت مراجعتها من خلال عملية حوكمة

كاملة في حين أن بعض البلدان تشارك أو تخطط لإشراك مجموعة من أصحاب المصلحة في المشاورات الوطنية.

كما شرحت السيدة يواسا عمليات استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة على الصعيد العالمي والإقليمي، حيث سيتم مراجعة تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الاقليمي كل أربع سنوات بداية العام 2020، وستصب مخرجاتها في منتدى استعراض الهجرة الدولي الذي سيعقد كل أربع سنوات، بداية عام 2022. وذكرت أنه عقب المؤتمر الإقليمي حول الاتفاق العالمي وورشة عمل بناء القدرات حول حوكمة الهجرة التي عقدت في عام 2019 تم تنظيم ورشتي عمل لبناء القدرات لإعداد الدول الأعضاء في حزيران/يونيو وآب/أغسطس 2020، وجلسة تشاورية واحدة للدول الأعضاء في تشرين الأول/أكتوبر 2020. واختتمت السيدة يواسا حديثها بتقدير التقدم المحرز في التحضير للاستعراض الأول في المنطقة العربية وشجعت المشاركين على رفع مستوى مشاركتهم ومتابعة الأحداث القادمة على موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة.

تناولت السيدة مونامي موليك مسؤولة الاتصال بالمجتمع المدني في سكرتارية شبكة الأمم المتحدة للهجرة، في كلمتها معنى نهج المجتمع بأكمله في عمليات الاستعراض. وأوضحت أن شبكة الأمم المتحدة للهجرة تعمل بشكل متواصل لضمان تطبيق هذا النهج عبر الأقاليم. فأصدرت الشبكة مذكرة إرشادية داخلية حول كيفية مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في عمليات الاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي، بما في ذلك المهاجرين، والسلطات المحلية، والمجتمعات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والبرلمانيين، والنقابات العمالية، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على النحو المنصوص عليه في الفقرة 44 من الاتفاق العالمي للهجرة والموضحة بمزيد من التفصيل في قرار الطرائق بشأن تنظيم منتدى استعراض الهجرة الدولي. تناقش المذكرة الإرشادية أيضاً مشاركة أصحاب المصلحة والتي ينبغي أن تكون عملية مستمرة لتعميق وتعزيز علاقات أصحاب المصلحة مع شبكات الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة.

وأوضحت السيدة موليك أن المذكرة التوجيهية تعزز أربعة مبادئ، وهي شفافية العملية، والشمولية، والتنوع، والمشاركة الهادفة، وتوصي بإجراء مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين قبل الاستعراض الإقليمي في كل منطقة. أبلغت المشاركين أنه إذا كانت الجهات المعنية مهتمة بنشر التقارير، فيمكنهم القيام بذلك على موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة/ المراجعات الإقليمية(https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/arab-states) من خلال إرساله الى <gcmrrarabstates@iom.int>.

جيم. الجلسة الثانية – نقاش مفتوح

تعزيز اتباع نهج المجتمع بأكمله خلال الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية

وفرت هذه الجلسة منصة لنقاش مفتوح بين المشاركين الذين يمثلون مختلف أصحاب المصلحة والمحددين في الفقرة 44 من وثيقة الاتفاق العالمي. وناقشوا السبل الأنسب لضمان اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله خلال الاستعراض الإقليمي. يسّرت الجلسة الدكتورة أميرة عبد الرحمن أحمد محمد، أستاذة مساعدة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تم طرح الاسئلة التوجيهية التالية لتصويب النقاش:

- كيف شارك مختلف أصحاب المصلحة في عملية الاستعراض الطوعي للاتفاق العالمي على المستوى الوطني؟
- كيف ساهموا في وضع خطط العمل الوطنية؟
- ما هي التحديات والفرص الرئيسية التي ُرصدت في استعراض الاتفاق العالمي على المستوى الوطني؟
- ما هي بعض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المشاركة على المستوى الوطني؟

في النقاش المفتوح أثار المشاركون النقاط التالية:

تحدث أحد المشاركين من إحدى منظمات المجتمع المدني عن أن المجتمع المدني نشط في المشاركة في الأحداث التي أدت إلى اعتماد الاتفاق العالمي وفي مختلف الاجتماعات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ومع ذلك لا تزال الحكومات مترددة في التعامل مع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني على المستوى الوطني. ودعت الأمم المتحدة من خلال حضورها الإقليمي والوطني بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة إلى حث الحكومات على تزويد المجتمع المدني بدور في معالجة قضايا الهجرة. كما طلبت من الأمم المتحدة بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بشأن قضايا الهجرة وتمكينها من تقديم المراجعات والمشاركة في وضع السياسات وإعداد التقارير ذات الصلة. وأشار أحد المشاركين من منظمة حقوق العمال إلى أنه في الفترة التي سبقت اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، كانت المشاورات الإقليمية جيدة التنسيق، لكن عمليات التشاور الوطنية كانت ضعيفة أو غائبة. لوحظ نفس النمط في مرحلة المتابعة والمراجعة حيث أبلغ عن نقص الوصول إلى المعلومات المتعلقة بعملية الاستعراض التي أجرتها الحكومات. ودعا إلى إقامة منبر مشترك أو حوار يمكّن جميع أصحاب المصلحة من الحكومة والمنظمات غير الحكومية من المشاركة في المشاورات. كما سلط الضوء على أن التنسيق والتعاون بين المجتمع المدني والدوائر الحكومية اصبح أكثر إلحاحاً بسبب جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى

تفاقم التحديات الحالية التي يواجهها المهاجرون، لا سيما نظام الكفالة، ولم تؤثر فقط على العمال وأصحاب العمل، بل أدّت أيضاً إلى أزمة في كل من البلدان المنشأ والمقصد. كما تحدث عن قضية عدم انخراط العمال المهاجرين في النقابات والجمعيات العمالية، مشيراً إلى أن العديد من الدول العربية تواجه تحديات عندما يتعلق الأمر بتأييد حرية تكوين الجمعيات والنقابات، والمفاوضة الجماعية.

أشارت ممثلة من منظمة تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، الأردن، إلى أن الحكومات العربية عامةً، لم تتعامل بشكل هادف مع عملية تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في رأيها، وأن على الحكومات الالتزام على الرغم من عدم إلزامية الاتفاق. وشددت على أن جميع أصحاب المصلحة يجب أن يكون لديهم منبر للحوار. وأضافت أن الهيئات الحكومية ليس لديها معرفة كافية بالاتفاق العالمي للهجرة وأن هناك حاجة إلى مزيد من التوجيه. وأوصت بإعادة تقييم مشاركة أصحاب المصلحة مع الحكومات ووضع خطط وملاحظات عملية لإرشادهم في عملية استعراض الاتفاق العالمي.

وشدد ممثل منظمة النجدة الشعبية، العراق، على الحاجة إلى مشاركة حقيقية لأصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة. وأشار الى العاملين في الصناعات الاستخراجية، حيث يمكن استخدام حالتهم كممارسة جيدة للتمثيل الهادف لأصوات العمال المهاجرين، اذ شكلوا هيئة متعددة الأطراف تمثل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ودعا إلى إنشاء آليات مماثلة لضمان المشاركة الحقيقية في استعراض الاتفاق العالمي بدلاً من المشاركة الرمزية. حدد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الهجرة باعتبارها واحدة من التحديات الخمسة الرئيسية وأولويات العمل. تم تسليط الضوء على عمل الجمعيات في إدراج المهاجرين والسكان النازحين في أنشطة الاستجابة وكذلك خطط تحسين العمل في مجال الهجرة والشراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أكد ممثل عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ليبيا، على أهمية الاتفاق العالمي للهجرة في إنشاء إطار للتعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. يجب أن يهدف هذا التعاون، من بين أمور أخرى، إلى دعم الجهود في مكافحة الاتجار بالأشخاص، وحماية المهاجرين، وإنهاء جميع أشكال التمييز ضدهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستهدف إطار التعاون بناء القدرات الوطنية في صياغة السياسات والقوانين المتعلقة بالهجرة. كما سلط الضوء على دور المجتمع المدني في معالجة الوضع السيئ للمهاجرين داخل وخارج مراكز الاحتجاز في ليبيا وشدد على أهمية نظام تتبع البيانات لخدمة المهاجرين.

وأشار ممثل عن الاتحاد العام التونسي للعمل إلى أن معظم التعاون بين المجتمع المدني والحكومات بشأن الهجرة يتم من خلال مشاريع ليس لديها خطة للاستدامة. وشددت على ضرورة تضافر الجهود في هذا الصدد.

سلط ممثل عن مؤسسة أضواء رايتس للديمقراطية وحقوق الانسان، الجزائر، الضوء على أن شمال إفريقيا هي أحد طرق الهجرة الرئيسية إلى أوروبا مما يشكل تحديات لمنظمات المجتمع المدني المعنية بمساعدة التدفق الكبير للمهاجرين. وسأل عن مدى توفر نموذج إرشادي بمعايير واضحة يمكن للحكومات استخدامه للتواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة العربية. كما أشار إلى أن العديد من المنظمات غير الحكومية تفتقر إلى القدرة على إعداد التقارير حول عملية الاستعراض الإقليمية، وطلب منهجية واضحة لإشراك أصحاب المصلحة في الاستعراض على المستوى المحلي من أجل تعزيز التواصل بشأن مختلف القضايا.

ورداً على التعليق الأخير أوضحت السيدة ميساتو يواسا (المنظمة الدولية للهجرة) أن هناك نموذجين إرشاديين أعدتهما شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. وأشارت إلى أن أحدهما مخصص للدول الأعضاء والآخر لأصحاب المصلحة وهو نسخة مبسطة من النسخة الخاصة بالدول الأعضاء. كلاهما متاح على الموقع الإلكتروني لشبكة الأمم المتحدة للهجرة.

دال. الملاحظات الختامية

واختتمت السيدة سارة سلمان (الإسكوا) مناقشات الحوار. وأشارت إلى أن إحدى النقاط الرئيسية التي أثيرت كانت الحاجة إلى منبر للحوار بين مختلف أصحاب المصلحة أثناء عمليتي التنفيذ والاستعراض. كما ذكرت أن هذه المنابر ستتوفر في شكل مؤتمرات واجتماعات حول قضايا الهجرة. وشكرت المشاركين على وقتهم ومشاركتهم النشطة. وذكّرت المشاركين بأن الجلسة الثانية ستركز على كيفية ضمان المشاركة المثلى في عملية الاستعراض الإقليمي وأفضل السبل لضمان المشاركة.

وشكرت السيدة كريستينا ميجو نائب مدير المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في القاهرة، المنظمة الدولية للهجرة المشاركين على مساهماتهم الغنية في الحوار الافتراضي. وأكدت مجدداً أن نهج المجتمع بأكمله يضمن عملية شاملة ومتنوعة وشفافة، وأعربت عن أملها في استمرار هذا الحوار المثمر. وذكّرت المشاركين بأن الاستعراض الإقليمي هو علامة فارقة مهمة على الرغم من أنه جزء من عملية شاملة لتنفيذ الاتفاق العالمي. يشكل الاستعراض فرصة حاسمة لمراجعة التقدم المحرز في ضوء الوباء وتأثيره على التنقل والحدود وكذلك لضمان وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية. شجعت السيدة ميجو المشاركين على الاستفادة من النموذج الإرشادي لأصحاب المصلحة للمشاركة في المشاورات على المستويين المحلي

والوطني والتأكد من سماع أصواتهم في الفترة التي تسبق المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة . وشددت على دور شبكات الأمم المتحدة الوطنية للهجرة التي أُنشئت لتقديم الدعم بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة.

أنهت الدكتورة أميرة عبد الرحمن أحمد محمد الحوار وشجعت المشاركين على الإنضمام إلى الجلسة القادمة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لاستئناف هذه المناقشات المهمة.

II. الحوار الثاني: الثلاثاء 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

ألف. الجلسة الافتتاحية

في كلمتها الافتتاحية في الجلسة الثانية للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين رحبت السيدة سارة سلمان، المستشارة الإقليمية لشؤون السكان في الإسكوا بالمشاركين. وأكدت أنه في أوائل عام 2020، عمل المنظمون للحوار على إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية تنفيذ ومتابعة ومراجعة التقدم المحرز في تحقيق المبادئ التوجيهية وأهداف الاتفاق العالمي للهجرة. وفي ضوء ذلك، تم تنظيم أنشطة، بما في ذلك ورشتي عمل حول التوجيه والدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لإعداد تقارير استعرض الاتفاق العالمي الطوعي. وقدمت تسع دول هذه التقارير حتى الآن. وأوضحت أنه توجد عدة محطات تسبق الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية والذي سيعقد في الربع الأول من عام 2021 لضمان أوسع مشاركة لأصحاب المصلحة. كما ذكرت أن تصميم المؤتمر، بما في ذلك عدد الجلسات، وموضوعات المناقشة، لا يزالوا قيد المناقشة من قبل شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة.

أشارت السيدة مونامي موليك مسؤولة الاتصال بالمجتمع المدني - سكرتارية شبكة الأمم المتحدة للهجرة، إلى أنه ينبغي النظر إلى عملية الاستعراض على أنها نقطة انطلاق لتطوير مشاركة أعمق وأنشط من جانب أصحاب المصلحة مع شبكة الأمم المتحدة للهجرة في الفترة المقبلة. بدأت المراجعات الوطنية عملية تقييم وجمع المعلومات حول كيفية تنفيذ الاتفاق العالمي والتحديات التي تواجه البلدان في التنفيذ؛ سوف يتم الأخذ بهم في الاستعراض الإقليمي لعام 2021، والتي ستغذي بدورها عملية الاستعراض العالمي المقرر عقده في عام 2022 في منتدى استعراض الهجرة الدولي. وشددت على أن بعض المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي للهجرة، مثل نهج المجتمع بأكمله سيتم تقييمها في الحوار. وأضافت أن هناك تركيزاً على ضمان المشاركة المتوازنة لأصحاب المصلحة مع مراعاة احتياجات المجموعات المختلفة (الأطفال والشباب والنساء وما إلى ذلك) وأن المبادئ التي يجب أن تتم الاستعراضات على أساسها هي الشفافية والشمولية والتنوع والمشاركة الهادفة. اختتمت السيدة موليك ملاحظاتها بالإشارة إلى أن الحوارات تتيح بشكل أساسي الفرصة لجميع أصحاب المصلحة للتعبير عن كيفية تقييمهم لمشاركتهم حتى الآن في عملية التحضير للاستعراض الإقليمي، وما إذا كانت شبكاتهم قد شاركت في عمليات الإعداد الذاتي، وكيف يمكن أن يوفر الاستعراض الإقليمي منصة أفضل لهم. كما أشارت إلى أنهم يمكن أن يساعدوا في معرفة كيفية تعاونهم مع الحكومات للمساهمة في تنفيذ الاتفاق العالمي، وما هي الثغرات التي تم تحديدها وما هو الدور الذي يلعبه مختلف أصحاب المصلحة في إعداد التقارير الوطنية الطوعية لاستعراض الاتفاق العالمي للهجرة.

وسلط السيد عثمان بلبيسي المستشار الاقليمي الأول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة الدولية للهجرة الضوء على أهمية تعزيز المشاورات الواسعة والحفاظ على مبدأ المجتمع بأكمله وإشراك جميع الجهات الفاعلة. وأضاف أن مشاركة أصحاب المصلحة في التنفيذ وكذلك في جميع مراحل المتابعة والمراجعة أمر بالغ الأهمية لضمان تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية. وسلط الضوء كذلك على أهمية إجراء مشاورات وطنية واسعة النطاق وشاملة لضمان إقامة شراكات بناءة لتعزيز نهج شامل للحكومة والمجتمع.

باء. نقاش مفتوح
ضمان اتباع نهج شامل للمجتمع بأكمله في الاستعراض الاقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية

هدفت هذه الجلسة الى تبادل الأفكار حول الوسائل والأساليب لضمان المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في الاستعراض الإلقليمي للاتفاق العالمي للهجرة لا سيما في المؤتمر الإقليمي الذي سيتم تنظيمه نهاية عام 2020. يسّرت الجلسة الدكتورة أميرة عبد الرحمن أحمد محمد، أستاذة مساعدة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تم طرح الأسئلة التوجيهية التالية لتصويب النقاش:

- ما هي أفضل طريقة لتمكين أصحاب المصلحة من المشاركة في مؤتمر الاستعراض الإقليمي الافتراضي للاتفاق العالمي؟
- كيف نضمن أوسع تمثيل ومشاركة لأصحاب المصلحة في الاستعراض الإقليمي؟
- ما هي المدخلات المفترضة لمؤتمر الاستعراض الإقليمي؟

في النقاش المفتوح أثار المشاركون النقاط التالية:

شدد ممثل من إحدى منظمات المجتمع المدني في المغرب على بعض النقاط التي يجب مراعاتها: أ) أهمية الحفاظ على الزخم حيث يوفر الاتفاق العالمي للهجرة فرصة حقيقية لتعزيز والنهوض بحوكمة الهجرة؛ ب) أهمية رفع مستوى الوعي العام حول الاتفاق العالمي للهجرة ومبادئه وأهدافه ؛ ج) تعزيز الاتصال بين أصحاب المصلحة لزيادة الشفافية ؛ د) أهمية تضافر الجهود المبذولة لتحقيق نتائج أفضل.

وأكد ممثل من منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة على ضرورة إيلاء الاعتبار للتنفيذ على المستوى المحلي. يلعب المستوى المحلي دوراً مهمًا للغاية في تحديد المشكلات والمساهمة

في الحلول. وبالتالي يجب إشراك السلطات والمجتمعات المحلية في عملية المراجعة كما هو مذكور في نموذج الاتفاق العالمي للهجرة. وذكر أن منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة قد أطلقت فريق عمل عالمي معني بالهجرة. وتدعم تبادل الخبرات ويمكن أن تساعد في الاستعراضات الإقليمية، خاصة في المنطقة العربية، حيث أن لديها مكاتب تغطي مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أشارت ممثلة عن مركز التضامن الأردن إلى أنها تتوقع أن يتطرق الاجتماع إلى التقارير التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في التحضير لها وطلبت توضيحاً حول ما إذا كانت الحكومات فقط هي التي ستقوم بإعداد تقارير الاستعراض، وإذا لم يكن الأمر كذلك فمن هي الجهات المشاركة. كما أعربت عن قلقها إزاء صعوبة التعامل مع الحكومات والتأثير السلبي على قضية الشراكة في تنفيذ الاتفاق العالمي. وأضافت أن الحكومات لا تستجيب بشكل عام لإجراءات وطلبات منظمات المجتمع المدني حتى عندما يتم توجيه الرسائل إليها من قبل منظمات المجتمع المدني. وأخيراً شددت على أهمية تنظيم حوار مشترك بين الحكومات وأصحاب المصلحة لبدء الاتصال وتشجيع المشاركة المناسبة.

وأشار ممثل من المنظمة الدولية لأرباب العمل إلى أهمية السماح لمختلف أصحاب المصلحة بالتحدث خلال المؤتمر الاستعراضي الإقليمي القادم وضمان إشراكهم في الموائد المستديرة للمؤتمر، والذي من شأنه أن يجعل المناقشات أكثر فعالية. واستفسر الممثل عن نوع المدخلات المطلوبة للمؤتمر. وأشار إلى أن المنظمة قد أعدت تقريراً عن شمال إفريقيا العام الماضي وهي في طور إعداد تقرير عن الشرق الأوسط سيكون جاهزاً في يناير 2021.

وأشار ممثل عن اتحاد نقابات عمال الكويت إلى أن الهجرة النظامية الناتجة عن الفقر والبحث عن حياة كريمة أو بسبب النزاعات والحروب يجب أن تكون حقاً. كما شدد على ضرورة نشر قيَم التسامح والقبول لمكافحة الخوف من المهاجرين وكره الأجانب.

شدد ممثل من بيت العمال في الأردن، على الحاجة إلى رفع وعي أصحاب المصلحة حول أهمية المشاركة والمساهمة في مراجعة الاتفاق العالمي. وأشار إلى أن الحكومات ستميل إلى الحد من دور منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية في المراجعة خاصة في ضوء جائحة كوفيد-19 وكذلك التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنها. وشدد على دور المنظمات الدولية في تشجيع الحكومات على التشاور مع منظمات المجتمع المدني والسعي للحصول على مساهماتها. وأعرب عن سعادته بتأجيل المراجعة إلى الربع الأول من عام 2021 حيث سيعطي ذلك فرصة لمنظمات المجتمع المدني لفهم ما هو مطلوب منها بشكل أفضل. علاوة على ذلك سيوفر لهم مزيداً من الوقت لتعزيز قدراتهم والاستعداد لمشاركة أكثر فعالية في الاستعراض.

وأشار ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين إلى أنه على الرغم من نشاط النقابات العمالية في دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها لا تبدو نشطة في بلدان المنشأ من وجهة نظره. غالباً ما يكون العمال المهاجرون غير مدركين لحقوقهم وبالتالي لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم وإبلاغ النقابات العمالية في بلدان المقصد بالشكاوى المتعلقة بالعمل. في البلدان التي تحدث فيها انتهاكات ضد العمال المهاجرين مثل التأخير في دفع الأجور أو عدم دفع الأجور لا سيما في ضوء أزمة كوفيد-19، لا توجد منصات للإبلاغ عن هذه الانتهاكات. وعليه فإن هناك حاجة لبناء قدرات النقابات العمالية على تقديم مثل هذه الخدمات.

وأشار ممثل من المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس إلى الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني في الضغط على الحكومات لمتابعة ودمج المبادئ التوجيهية لأهداف الاتفاق العالمي بشكل صحيح. كما شددت على عدم وعي العمال المهاجرين لحقوقهم وأهمية بناء قدرات بلدان المنشأ في هذا الصدد.

1. الرد على الأسئلة التي طرحها المشاركون

ردت السيدة سارة سلمان (الإسكوا) على جولة المداخلات وأكدت على أهمية ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة في جلسات المؤتمر. ودعت المشاركين إلى تقديم اقتراحات عملية حول كيفية تفعيل دور أصحاب المصلحة مشيرة إلى أن الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وشركاء شبكة الأمم المتحدة للهجرة في المنطقة العربية بدورهم يحثون البلدان على إشراك أصحاب المصلحة في إعداد تقارير مراجعة الاتفاق العالمي الطوعية، بمساعدة من شبكات الأمم المتحدة الوطنية للهجرة حيثما وجدت. وقد عمل الشركاء على زيادة الوعي والوصول إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة من خلال إتاحة التقارير والدراسات ومنصات الحوار وتبادل الخبرات وما إلى ذلك. وخلصت إلى أن اقتراح المشاركة بشأن بناء القدرات لأصحاب المصلحة جيد وسيجري متابعته.

استجابت السيدة مونامي موليك (سكرتارية شبكة الأمم المتحدة للهجرة) لمسألة بناء القدرات وزيادة التوعية بشأن الاتفاق العالمي للهجرة وإشراك منظمات المجتمع المدني من خلال نصح المشاركين باغتنام هذه الفرصة للتواصل مع جهات التنسيق الإقليمية والوطنية لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وطلب تدريب محدد يستهدف جمعيات المهاجرين والنقابات العمالية وما إلى ذلك. وأشارت إلى أن شبكة الأمم المتحدة للهجرة على المستوى العالمي تنظم ورش عمل لبناء القدرات وحملة دعائية إعلامية من خلال سلسلة فيديو على الإنترنت تسمى "الاتفاق العالمي في العمل". ستشمل السلسلة مقابلات مع المهاجرين ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية وأصحاب المصلحة الآخرين حول تجاربهم وأفكارهم في الاتفاق العالمي.

وفيما يتعلق بشكل التقارير المقدمة من قبل أصحاب المصلحة، أوضحت أنه يمكن لأصحاب المصلحة اتباع النموذج الإرشادي المتاح على الإنترنت. هذا مع التأكيد على حرية أصحاب

المصلحة بصياغة التقارير بحسب ما يرونه مناسباً على أن توضح التوقعات والتحديات التي يواجهونها وخبراتهم في العمل على تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة.

لفتت السيدة موليك انتباه المشاركين إلى مورد آخر سيتم توفيره لهم في المستقبل وهو منصة المعرفة الخاصة بشبكة الأمم المتحدة للهجرة، وهي منصة تفاعلية حيث سيتمكنون من المشاركة عبر الإنترنت وتقديم المبادرات وبالتالي تشكيل مستودع للممارسات الجيدة بشأن الهجرة.

شجعت السيدة ميساتو يواسا (المنظمة الدولية للهجرة) المشاركين على زيارة موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة والتحقق من المحتوى في إطار متابعة واستعراض الاتفاق العالمي للدول العربية حيث سيجدون مواد دعم مختلفة. وأشارت إلى أن الصفحة المقصودة للمنطقة العربية تتضمن قسماً عن مدخلات أصحاب المصلحة من بين التقارير الأخرى ذات الصلة المتاحة والتي يمكن أن تدعم تطوير المراجعات. كررت السيدة يواسا أنه تم تلقي تسعة (9) تقارير حتى الآن من الدول الأعضاء في المنطقة وأنه يمكن لأصحاب المصلحة تقديم التقارير عن الاستعراض الإقليمي للدول العربية <gcmrarabstates@iom.int> والتواصل مع أقرب مكتب للمنظمة الدولية للهجرة للحصول على مزيد من المعلومات. واختتمت بدعوة المشاركين لتقديم اقتراحات للجهات المنظمة حول كيفية مساعدة أصحاب المصلحة بشكل أفضل. وأضافت أنه بالإضافة إلى المساحات المتاحة على الإنترنت قد يكون المشاركون مهتمين بتنظيم مشاورات مواضيعية أو مشاورات وطنية. وشجعتهم على التنسيق فيما بينهم وشددت على استعدادية الجهات المنظمة لدعم جهودهم.

تساءل ممثل من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عما إذا كان الحوار الحالي سيكون الأخير بعد التحقق من الجدول الزمني لمشاركة أصحاب المصلحة المتاح عبر الإنترنت وأراد معرفة ما إذا كانت هناك فرصة أخرى لتبادل الأفكار والتقييمات والإحباطات إلخ.

أشارت السيدة سارة سلمان (الإسكوا) إلى أن الحوار الحالي ليس الأخير الذي سيجمع الحكومات وأصحاب المصلحة حيث ستكون هناك مشاورة غير رسمية لجميع أصحاب المصلحة قبل يوم واحد من المؤتمر الاستعراضي الإقليمي، كما سيشمل مؤتمر الاستعراض الإقليمي أيضاً جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وأوضحت أن طرائق مشاركة أصحاب المصلحة في اجتماع الاستعراض الإقليمي للإتفاق العالمي للهجرة لا يزال قيد المناقشة لتحديد أفضل نهج.

سأل ممثل من المنظمة الدولية لأرباب العمل عما إذا كانت الدول الأعضاء الأخرى تخطط لتقديم تقارير مراجعة الاتفاق العالمي الطوعية أو كانت بصدد تقديمها. وأكدت السيدة سارة سلمان (الإسكوا) أن المنظمين المشاركين تلقوا تأكيدات بشأن طلبات إضافية من بعض البلدان المتبقية، مشيرة إلى أن بعض البلدان طلبت تمديد الموعد النهائي.

وأكدت السيدة ميساتو يواسا (المنظمة الدولية للهجرة) أيضاً أن هناك العديد من الدول الأعضاء التي تعمل جاهدة حالياً للانتهاء من عمليات الصياغة وأنه من المتوقع تقديم المزيد من التقارير، مع التأكيد على أن هذه عملية طوعية. وأشارت إلى أنه يمكن لأصحاب المصلحة الاتصال بممثلي الحكومات لتقديم دعمهم ومساعدتهم في إعداد التقارير وتنظيم المشاورات الوطنية لجعل عملية المراجعة أكثر شمولاً.

واستفسرت ممثلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن موعد تقديم ملخص لمناقشات الحوار إلى المشاركين. وأشار المنظمون إلى أنه سيتم ترجمة ملخص المناقشات وإتاحته بثلاث لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية). كما سيتم نشرها على الموقع الإلكتروني لشبكة الأمم المتحدة للهجرة على الصفحة المقصودة للمنطقة العربية إلى جانب جميع المعلومات ذات الصلة.

وشدد ممثل عن الاتحاد العام التونسي للعمل على ضرورة تطوير الحوارات الداخلية لتقديم مقترحات عملية. كما شدد على أهمية بناء قدرات النقابات العمالية وتحسين التواصل فيما بينها وتنشيط العلاقات على المستوى الإقليمي لتمكينها من تقديم مقترحات عملية ومفيدة بشأن عملية المراجعة الإقليمية.

جيم. الملاحظات الختامية والطريق الى الأمام

سلطت السيدة كريستينا ميجو (المنظمة الدولية للهجرة) الضوء على أهمية التواصل مع شبكات الأمم المتحدة الوطنية للهجرة نظراً إلى أن تنفيذ الإتفاق العالمي للهجرة يحدث بشكل أساسي على المستوى الوطني، مشيرة إلى أنه تم إنشاء أكثر من 50 شبكة وطنية للأمم المتحدة بشأن الهجرة على مستوى العالم منذ يونيو 2019. وشددت على أن الاتصال بين بلدان المنشأ والمقصد أمر بالغ الأهمية، وسلطت الضوء على مثال لشبكة الأمم المتحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، وهي دولة تستقطب العمال المهاجرين، وشبكة أخرى للأمم المتحدة في بنغلاديش، وهي دولة منشأ للعمال المهاجرين، وهما تحاولان تحسين التنسيق بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، شددت على أهمية تبادل المعلومات، وزيادة الوعي، والحملات الإعلامية لضمان نهج المجتمع بأكمله. أخيراً، أطلعت السيدة ميجو المشاركين أنه يجري التحضير لإقامة نشاط بمناسبة اليوم الدولي للمهاجرين في 18 ديسمبر حيث سيبحث في التنقل البشري بما يتماشى مع الاتفاق العالمي. وأشارت كذلك إلى أن الحوار والمناقشات بشأن تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة مستمرة وستستمر في المستقبل.

وخلصت السيدة سارة سلمان (الإسكوا) إلى أن المنظمين سيعملون قدر الإمكان على الاستجابة لجميع المقترحات والتوصيات في حدود الإمكانات المتاحة. سيكون للمراجعة الإقليمية المتوقعة

نتيجتان رئيسيتان: الأول هو تقرير يلخص ما ورد في تقارير استعراض الاتفاق العالمي الطوعية المقدمة من الدول الأعضاء والثاني هو ملخص للرسائل الرئيسية التي ستعكس أصوات جميع أصحاب المصلحة والمشاركين في مؤتمر الاستعراض الإقليمي الذي سيغذي منتدى استعراض الهجرة الدولي في عام 2022.

III. المشاركون:

انضم 87 مشاركاً إلى الحوار في 27 تشرين الأول/أكتوبر، وانضم 76 مشاركاً في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، من 21 دولة مختلفة، وهي: لبنان، بلجيكا، مصر، الأردن، المملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحدة، فنلندا، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، الجزائر، تونس، قطر، المغرب، ليبيا، تركيا، هولندا، العراق، إيطاليا، سويسرا.

IV. الوثائق:

وثائق الحوار، بما في ذلك جدول الأعمال والعروض التقديمية ومذكرة المفاهيم متوفرة على:

- https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/arab-states
- https://www.unescwa.org/events/multi-stakeholder-dialogue-global-compact-safe-orderly-and-regular-migration-regional-review